المملكة العربية السعودية
وزارة التعليـــم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمـــادة البحـث العلمـــي

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية دوريّة محكّمة

العدد التاسع والسبعون
محرم 1448هـ يوليو 2026م

موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ عنها (دراسة تطبيقية على عينة من أفراد المجتمع السعودي)
د. طرفة زيد عبد الرحمن بن حميد

سمات البيئة الجاذبة للعمل التطوعي من وجهة نظر أعضاء الفرق التطوعية بمدينة الرياض (دراسة ميدانية وصفية مطبّقة على أعضاء الفرق التطوعية بمدينة الرياض)
د. سمية بنت عبد الرحمن بن سلامة المزيني

جهود العلماء في مقاومة الدولة العبيدية الإمام أبو بكر النابلسي نموذجاً (ت363هـ 973م)
د. شامخ زكريا مفلح علاونه

دور الجمعيات الخيرية في التنمية المجتمعية وتعزيز الاستدامة دراسة مشروع ابتكاري في المملكة العربية السعودية
عبد الرحمن السندي وعماد زعيم

The Transfer of cultural aspects of Maqamat of Badie Al-Zaman in English literature: A Contrastive Study
Dalia Abdelwahab Massoud Abdelwahab

عمادة البحث العلمي
Deanship of Academic Research

www.imamu.edu.sa
imsiujhss@imamu.edu.sa

المشرف العام:

الأستاذ الدكتور / أحمد بن سالم العامري

معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام:

الدكتور / نايف بن محمد العتيبي

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير:

أ. د. ظافر بن محمد القحطاني

أستاذ علم النفس

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مدير التحرير:

د. أسماء بنت منصور المشرف

أستاذ اللغة الإنجليزية المشارك

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

أ.د. زهير بن عبد الله الشهري

قسم التاريخ والحضارة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. هيفاء بنت يوسف الكندري

قسم الخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت

أ. د. علي عقله نجادات

كلية الإعلام بجامعة البترا

أ. د. سطم بن صالح الجوعاني

قسم المحاسبة بجامعة تكريت

أ.د. عبد الرحمن محمد الحسن أحمد

قسم الجغرافيا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ. د. محمد لخضر قويدر روبي

قسم علم النفس بجامعة البحرين

د. جوزيف فرنسيس إنجمان

جامعة ولاية نيويورك في بوفالو

د. دانيال بيلي

جامعة كونكوك

د. أندريا راكوشين لي

جامعة ولاية أوستن بي

د. سعد بن سعيد ربحان

أمين تحرير المجلة

موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ عنها
(دراسة تطبيقية على عينة من أفراد المجتمع السعودي)

إعداد:

د. طرفة زيد عبد الرحمن بن حميد

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض – المملكة العربية السعودية

The stance of individuals in Saudi society towards reporting suspicions of financial and administrative corruption and the consequences for the whistleblower
(A practical study on a sample of individuals from the Saudi society)

Prepared by:
Dr. Tarfah Zaid Bin Humaid
Department of Sociology and Social Work – College of Social Sciences
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University
Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia

TZbinhumaid@imamu.edu.sa

تاريخ ورود البحث	تاريخ قبول البحث
١٩/١١/٢٠٢٤م	٧/١٢/٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى تحديد موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ عنها، وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية، كالعمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، والمنطقة الجغرافية. وقد اتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة مستخدمة الاستبانة في جمع البيانات على عينة عشوائية بلغت ٨٠٠ مفردة من كافة مناطق المملكة العربية السعودية. وكشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها: أن موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري بلغ درجة متوسطة من الموافقة، فيما كانت درجة الموافقة مرتفعة في الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي الإداري وفقا لرأي العينة. كما اتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من العمر والمستوى التعليمي والدخل الشهري، وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها: حث الأفراد بضرورة التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري وطمأنتهم بالسرية التامة عن هوياتهم، وتقديم مكآفات وحوافز مشجعة للتبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. ونشر الوعي بخطورة الفساد المالي والإداري على الدولة والمواطنين من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة كهيئة الرقابة ومكافحة الفساد وكافة قطاعات الدولة من الوزارات والهيئات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، موقف الأفراد، شبهات الفساد.

Abstract

This study aimed to identify the attitudes of individuals in Saudi society toward reporting suspicions of financial and administrative corruption, as well as the impact on the informant and the relationship of these attitudes with certain demographic variables, such as age, gender, educational level, monthly income, and geographic region. The study adopted the social survey method using the sample approach and employed a questionnaire to collect data from a random sample of 800 individuals across all regions of the Kingdom of Saudi Arabia. The findings revealed several results, including that the general attitude towards reporting suspicions of financial and administrative corruption was moderately favorable. However, the level of agreement was high concerning the perceived effects on the informant, according to the sample's views. Additionally, a statistically significant relationship was found between age, educational level, and monthly income and both the act of reporting suspicions of financial and administrative corruption and the resulting impact on the informant. The study presented several recommendations, such as encouraging individuals to report suspicions of financial and administrative corruption and assuring them of complete confidentiality regarding their identities. It also suggested offering rewards and incentives to encourage reporting, as well as raising awareness of the dangers of financial and administrative corruption to the state and citizens through relevant official bodies, including the Anti-Corruption Authority and various state sectors, ministries, and government agencies.

keywords: Financial corruption, administrative corruption, individual attitudes, corruption suspicions.

مُقَدِّمَة

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من الظواهر التي نالت نصيبًا وافرًا من اهتمام الحكومات والباحثين والمنظمات، لما لها من أثر سلبي على المجتمعات والأفراد على المدى القريب والبعيد. وللحد من هذه الظاهرة ومحاولة منع انتشارها، أسست العديد من المنظمات والهيئات الدولية، ومنها منظمة الشفافية الدولية تقريرًا يسمى مؤشر مدركات الفساد (حيدر، ٢٠٢٣م، ص ٢٥).

فالفساد المالي والإداري مشكلة تعوق التنمية لذلك أجمعت الدول على مكافحته مع اختلاف الوسائل المتبعة، فهو كأي فعل اجتماعي يؤثر ويتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها، فهذه العوامل تجتمع لتدفع الموظفين إلى ارتكاب السلوك الفاسد. وهو ظاهرة تهدر موارد الدولة وتضر بالتنمية المستدامة؛ مما جعل التصدي له أمر بالغ الأهمية. (بدري، ٢٠٢٣م، ص ٨).

فعلى الصعيد الاجتماعي يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وانتشار اللامبالاة والسلبية، وفقدان قيمة العمل والشعور بالظلم وانتشار الحقد، وتراجع الاهتمام بالحق العام وشعور المواطنين بعدم تكافؤ الفرص، أما على الصعيد السياسي فيؤدي إلى إساءة سمعة النظام السياسي، وعلى الصعيد الاقتصادي فيؤدي إلى هدر موارد الدولة سواء المادية أو البشرية، وذلك بالاختلاس وتحييد الكفاءات والمحاباة والمحسوبية في إشغال المناصب. (حسن، ٢٠١٨م، ص ٧٧).

ومما سبق تبرز أهمية الحد من هذه الظاهرة وتقليصها إلى أدنى مستوياتها، وهذا ما تسعى له كافة المجتمعات، وتعد الدراسات والأبحاث العلمية الوسيلة المثلى التي تمكننا من فهم أية مشكلة أو ظاهرة سلبية كظاهرة الفساد للوقوف على

كافة جوانبها للحد منها أو القضاء عليها؛ لذا جاءت فكرة هذه الدراسة كمحاولة علمية للتعرف على اتجاهات الأفراد في المجتمع السعودي ومواقفهم تجاه قضايا الفساد لمساندة استراتيجيات مكافحة الفساد وحماية النزاهة.

مشكلة الدراسة

تعد الإرادة السياسية والوعي الاجتماعي من أهم مقومات مكافحة الفساد في كل دول العالم، والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول تدرك أبعاد هذه المشكلة، ولهذا فقد صادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمحاربة الفساد وإساءة استعمال السلطة الوظيفية بما يتوافق مع المبادئ والقوانين المحلية، كما صدر المرسوم الملكي رقم (٤٣) لعام ١٣٧٧هـ الذي أضفى عليها صفة الجريمة (القحطاني، ٢٠١٢ م، ص ٧–٨). وتم إقرار "نظام حماية المبلّغين والشهود والخبراء والضحايا" بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٤٨) بتاريخ ٨ شعبان ١٤٤٥هـ (الموافق ١٨ فبراير ٢٠٢٤م). يهدف هذا النظام إلى توفير الحماية اللازمة للأفراد الذين يساهمون في كشف الجرائم، بما في ذلك قضايا الفساد، من خلال تقديم بلاغات أو شهادات أو خبرات، وكذلك حماية الضحايا (وزارة العدل، ٢٠٢٤).

وقد اعتمدت المملكة العربية السعودية أساليب متنوعة لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال القوانين والأنظمة واللوائح وتفعيل الدور الرقابي للهيئات التشريعية والهيئات الرقابية واستخدام التكنولوجيا في مكافحتها وإيقاع العقوبات على من تثبت ادانته في أي قضية فساد، ولكنه لا يزال إحدى القضايا الشائكة في المملكة وكل المجتمعات (هيجان، ٢٠١١م، ص١١).

فبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في مكافحة الفساد وحماية النزاهة إلا أن هذه المشكلة كبيرة ومعقدة وتحتاج إلى تضافر جهود المجتمع لتقليصها إلى أدنى مستوى، فقد أظهرت الدراسات السابقة وجود أشكال مختلفة من الفساد

المالي والإداري في القطاعات الحكومية، واتضح أن أكثر الأنواع شيوعًا هو المحسوبية، استغلال النفوذ، الرشوة، إساءة استعمال السلطة، التزوير، الاعتداء على المال العام، تعطيل سير العمل لأهداف شخصية، تضخم مشاريع الحكومة بطريقة مشبوهة (الجهني، ٢٠٢٠م، ص ١٠٧).

وقد وضعت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد منهجًا وطنيًا مثاليًا للعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد وحماية النزاهة، حيث جعلت مكافحة الفساد واجبًا وهدفًا وطنيًا لا تتفرد به جهة أو فئة دون غيرها، وإنما تشترك فيه مكونات الوطن كلها من السلطات والأجهزة والتنظيمات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع (الشريف، ٢٠١٦م، ص ٤٢)، وذلك لأن مكافحة الفساد لا تعتمد على ركن واحد لمكافحته مهما بلغت قوته وسلطته، إنما تحتاج إلى تضافر جهود مجتمعية يكمل بعضها البعض.

ومما سبق برزت مشكلة هذه الدراسة في محاولة تحديد موقف الأفراد في المجتمع نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، وتحديد وجهة نظرهم نحو الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، حيث إن الأفراد في المجتمع شركاء مهمون في مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وتلعب البلاغات المقدمة منهم دورًا كبيرًا في ضبط قضايا الفساد. كذلك تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ وبين خصائصهم الاجتماعية المتمثلة في العمر – الجنس – الدخل – المستوى التعليمي – المنطقة الجغرافية.

تساؤلات الدراسة

- ما موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي؟
- ما موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري؟

- ما موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي؟
- ما موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة وبين خصائص أفراد العينة على مستوى العمر– الجنس – الدخل – المستوى التعليمي – المنطقة الجغرافية؟

الأهداف

- تحديد موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي.
- تحديد موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري.
- تحديد موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي.
- تحديد موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري.
- تحديد وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة وبين خصائص أفراد العينة على مستوى العمر– الجنس – الدخل – المستوى التعليمي – المنطقة الجغرافية.

أهمية الدراسة

تبرز الأهمية النظرية للدراسة في أنها:

- إضافة العلمية لمجال التخصص، حيث ندرت الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد المالي والإداري في مجال تخصص علم الاجتماع، وموقف الأفراد تجاه

الفساد في معظم الدراسات في التخصصات الأخرى.

- دراسة تطبيقية تهدف إلى الكشف عن موقف الأفراد تجاه التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري في المجتمع، مما يقدم لنا تصورًا علميًا لأحد أركان مكافحة الفساد في المجتمع وهم المواطنون، حيث إن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفساد المالي والإداري في كثير التخصصات كانت دراسات نظرية اعتمدت على وصف واقع الظاهرة ومفاهيمها.
- تكشف العلاقة بين خصائص الأفراد وموقفهم تجاه التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ، وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

فيما تظهر الأهمية التطبيقية العملية للدراسة فيما يلي:

يعد الفساد أحد أبرز معوقات التنمية، ويشكل خطورة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية؛ مما يجعل البحث فيه أمرًا في غاية الأهمية، وذلك لمحاولة التصدي له ومكافحته بكل الطرق. والمواطن شريك أساسي في مكافحة الفساد بشقيه المالي والإداري، ويعد التبليغ عن شبهات الفساد أمرًا في غاية الأهمية لمساندة جهود الدولة؛ لذا فإن هذه الدراسة ستخلص إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير اجراءات أو تعديل استراتيجيات مكافحة الفساد في الشق الذي تلعب فيه بلاغات الأفراد في المجتمع دورًا كبيرًا.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: جميع مناطق المملكة العربية السعودية (١٣) منطقة إدارية.

الحدود البشرية: جميع الأفراد السعوديين في مختلف مناطق المملكة.

الحدود الزمانية: جُمِعَت بيانات الدراسة بداية من تاريخ ١-١٢-٢٠٢٣م إلى تاريخ ٧-٦-٢٠٢٤م.

مفاهيم الدراسة

الفساد في اللغة: نقيض الصلاح، فَسَدَ يَفْسُدُ وفَسُدَ فَسادًا وفُسُودًا (ابن منظور، ٢٠٠٦م، ص ٣٣٥).

اصطلاحاً، يعني خروج الشيء عن الاعتدال قليلًا كان أو كثيرًا، ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة، فالفساد هو كل المعاصي والمخالفات لأحكام الشريعة (الزمخشري، ١٩٧٧م، ص ٢٢).

ويعرف الفساد نظريًا بأنه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي (هيجان، ٢٠٠٣م، ص ٥٤٣).

والفساد حسب تعريف الأمم المتحدة يشير إلى سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب شخصي، كما يعرفه البنك الدولي بأنه استغلال المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية (بن علي، ٢٠٠٥م، ص ١).

الشبهات

الشبهات في اللغة، جمع شبهة وهي اسم، وتعني الالتباس والمشابهة، والشبهة بضم أوله وسكون ثانيه هي الالتباس والغموض والشك (مزغيش، ٢٠٢٢).

وتعرف الشبهات في الاصطلاح بأنها الالتباس والاختلاط بين الحق والباطل، وسميت الشُبهة شُبهة لاشتباه الحق فيها بالباطل، فهي ليست بحق واضح ولا باطل لا شك فيه، بل هي بين ذلك (السحيم، ٢٠١٥).

التعريف الإجرائي لشبهات الفساد

تعرف شبهات الفساد في هذه الدراسة بأنها كل ما يشتبه أو يلتبس أو يظنه الأفراد في المجتمع السعودي مخالفًا للأنظمة ويعاقب عليه القانون سواء في الجانب

المالي أو الإداري.

موقف الأفراد

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية الموقف بأنه صبغة العوامل الاجتماعية ذات التأثير في سلوكيات الأفراد وخبراتهم (بدوي، ١٩٨٢م). ويعتبر موقف الأفراد ظرفًا يكون فيه الأفراد مرغمين على اتخاذ قرارات يختارونها بأنفسهم، وذلك في إطار أدوارهم الوظيفية داخل النسق الاجتماعي الذي ينتمون له أو في حياتهم اليومية (الغريب، ٢٠١٧).

التعريف الإجرائي لموقف الأفراد

يعرف موقف الأفراد في هذه الدراسة بأنه الموقف الذي يتخذه المواطن السعودي عند الاشتباه أو الشك في أي فساد مالي أو إداري، وما يحمله من أفكار أو قناعات أو معتقدات تجاه هذا الموقف.

الفساد الإداري

هناك اتفاق مشترك بين بين دول العالم في استنكار الفساد الإداري بجميع صوره، إلا أن هذا الاتفاق لم ينته إلى تعريف موحد له، سواء كان ذلك من السياسيين أو البيروقراطيين أو الأكاديميين، وصعوبة هذا الاتفاق يمكن إيعازها إلى عدد من العوامل، منها أنه معظم المهتمين بدراسة هذه الظاهرة ينتمون إلى حقول مختلفة مثل العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وتبعًا لذلك فإن الظاهرة محل رؤى ونقاش متعدد (بوفلفل، ٢٠٢١م، ص ٨٩)، وفيما يلي أحد التعريفات الخاصة بالفساد الإداري:

استغلال الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين من مديرين وتنفيذيين وبشكل فردي أو جماعي للسلطات الممنوحة لهم لتحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية لهم أو لغيرهم غير مكترثين بالأنظمة والقوانين والقيم الأخلاقية ومتجاهلين

الأهداف العامة للجهاز الإداري (يوسف، ٢٠١٠م، ص ٥١).

التعريف الإجرائي للفساد الإداري

يعرف الفساد الإداري في هذا البحث بأنه كل ما يشتبه أو يلتبس أو يشك فيه الأفراد في المجتمع السعودي بأنه مخالف للأنظمة ويعاقب عليه القانون في الجانب الإداري، سواء كان هذا الشك بوجود دليل أم عدمه.

الفساد المالي

يعرف قاموس المصطلحات الاقتصادية الفساد المالي بأنه سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين (سليمان، ١٩٩٨م، ص ٥١)، كما يعرف بأنه السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، وهو ليس حكرًا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة، بل خارجها أيضا (الشمري، ٢٠١١م، ص ٢٧).

التعريف الإجرائي للفساد المالي

يعرف الفساد المالي في هذه الدراسة بأنه كل ما يشتبه أو يلتبس أو يشك فيه الأفراد في المجتمع السعودي بأنه مخالف للأنظمة ويعاقب عليه القانون في الجانب المالي سواء كان هذا الشك بوجود دليل أم عدمه.

الإطار النظري

رؤية المملكة العربية السعودية ودورها في مكافحة الفساد:

بنيت رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) على ثلاثة محاور رئيسية، تتلخص في: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. يأتي ذلك في وقت تعتبر فيه رؤية المملكة خارطة طريق نحو حزمة من الأهداف التي من شأنها تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عبر تنويع أدواته وخلق مزيد من فرص الاستثمار

وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي للبلاد. ومما لا شك فيه أن رؤية ٢٠٣٠ وضعت ضمن برامجها الوطنية ومبادراتها التوعوية أهمية بالغة لمكافحة الفساد وتحقيق النزاهة في مختلف القطاعات، ومما يؤكد ذلك أن المحور الثالث الذي بنيت عليه رؤية المملكة والذي تم تحديده بوطن طموح يرتكز على حكومة فاعلة ومواطن مسؤول، في مؤشر حقيقي إلى أن المسؤولية لا تنحصر فقط على الحكومة، وإنما تجتاز ذلك بمراحل إلى دور المواطن ومسؤوليته الكاملة في أداء أعماله بنزاهة عالية، وتفعيل دوره الحيوي من موقعه (البقمي، ٢٠٢١).

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة):

كانت تسمى سابقًا الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي تأسست عام ١٣-١٤٣٢-٤هـ، بهدف حماية المال ومحاربة الفساد والقضاء عليه، وتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة وتبعاته الوخيمة على الدولة في مؤسساتها وأفرادها ومستقبل أجيالها. وفي ١٢ ديسمبر ٢٠١٩ صدر أمر ملكي بضم هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتهدف هيئة الرقابة ومكافحة الفساد إلى حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف فإن من ضمن اختصاصاتها نشر الوعي بمفهوم الفساد، وبيان أخطاره وآثاره وأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، كما أن الهيئة تستقبل البلاغات المقدمة حيال شبهات جرائم الفساد المالي والإداري أحد المخالفات الإدارية في المملكة (نزاهة، ٢٠٢٣).

كما تهدف الهيئة الوطنية لحماية النزاهة إلى مكافحة الفساد بجميع صوره، ولها في سبيل تحقيق ذلك الاختصاصات الآتية:

- متابعة تنفيذ الأوامر المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين.
- التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود.

- إحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق.
- العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
- تشجيع جهود القطاعين العام والخاص على تبني خطط وبرامج لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها.
- متابعة استرداد الأموال والعائدات الناتجة من جرائم الفساد.
- مراجعة أساليب العمل في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة.
- اقتراح الأنظمة والسياسات اللازمة لمنع الفساد ومكافحته.
- إعداد الضوابط اللازمة للإدلاء بإقرارات الذمة المالية وأداء القسم الوظيفي لبعض فئات العاملين في الدولة ورفعها إلى الملك للنظر في اعتمادها.
- متابعة مدى قيام الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بما يجب عليها إزاء تطبيق الأنظمة المجرمة للفساد المالي والإداري.
- متابعة تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد التي تكون المملكة طرفا فيها.
- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور لتلقي بلاغاتهم المتعلقة بالتصرفات المنطوية على فساد.
- العمل مع الجهات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني على تنمية الشعور بالمواطنة، وأهمية حماية المال العام والمرافق والممتلكات العامة.
- دعم إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وحث الجهات المعنية على الإسهام في ذلك.
- نشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره وآثاره، وأهمية حماية النزاهة وتعزيز الرقابة الذاتية وثقافة عدم التسامح مع الفساد، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التعاون والإسهام في هذا الشأن.

- تمثيل المملكة في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بالشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال.
- تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد (بدري، ٢٠٢٣، ص: ١٥-١٦).

النظرية المفسرة للدراسة

نظرية التبادل الاجتماعي:

نظرية التبادل الاجتماعي كغيرها من النظريات الاجتماعية يمكن استعمالها في تفسير وتحليل جميع الظواهر والعمليات الاجتماعية، فهي نظرية ليست محدودة، بل عامة وواسعة يمكن أن تفسر جميع زوايا ومظاهر وعمليات النظام الاجتماعي والحياة الاجتماعية. وأحد أهم مبادئها أن قوانين التبادل الاجتماعي لا تنطبق فقط على التفاعل الذي يحدث بين الأفراد بل تنطبق أيضا على التفاعل الذي يحدث بين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات المحلية والمجتمعات الكبيرة، وهي تستطيع أن تفسر الظواهر المعقدة للعلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد والجماعات في المجتمع (الحسن، ٢٠٠٥م، ص ١٨٤-١٨٧).

وللمدرسة السلوكية في علم النفس التأثير الأكبر على نظرية التبادل الاجتماعي، وقد استمد مجموعة من علماء النظرية التبادلية أفكارهم من تلك المدرسة، فمن ذلك الافتراض القائم حول علاقة الدوافع والمؤثر بالاستجابة في قانون المؤثر لثورندك Thorndik الذي ذكر فيه إذا أدى فعل ما إلى مكافأة (ثواب) فالمرجح أن يقوم الفاعل بإعادة الفعل أو أي فعل مشابه له، ويتضمن هذا مبدأ تعزيز الفعل والذي يمكن للآخرين محاكاته، أما إذا كانت نتيجة الفعل خسارة أو عقابا فتتمثل الاستجابة في هذه الحالة في تجنب الفعل.

وقد أدخل هيرنشتاين Herenstein مبدأ الاختيار من بين بدائل الاستجابة والوسائل التي يمكن أن تحقق الهدف، حيث يوازن الفرد بين الوسائل الممكنة، وبعد عملية التقييم يختار المسار الذي يراه مناسبًا في الحصول على المكافأة المرغوب فيها، وقد أطلق على هذه العملية قانون "المؤثر النسبي"أما ميرسون Emereson فقد أعاد أهمية الثقافة في تشكيل علاقات التبادل، وأنها هي التي تشكل الإطار المرجعي في تحديد الكلفة وفي استمرار عملية التبادل (عثمان، ٢٠١٠م، ص ٢٣٨).

وتم اختيار نظرية التبادل الاجتماعي كنظرية موجهة ومفسرة لنتائج هذه الدراسة لقدرتها على تحليل وتفسير النتائج من منطلق مبادئها، فموضوع الدراسة هو موقف الأفراد في المجتمع السعودي تجاه التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري وآثار هذا التبليغ على الشخص المبلغ، حيث يمكن تحليل قرار الإبلاغ والآثار المترتبة عليه على أنه قرار يعتمد على موازنة الفوائد والتكاليف الاجتماعية والنفسية والمادية المتوقعة. حيث تنص هذه النظرية على أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على تقييمهم للتكاليف والمكاسب المحتملة، ويستندون في ذلك إلى ثقافتهم الاجتماعية وتوقعاتهم من المجتمع المحيط بهم. فمن ناحية تقدير المكاسب المتوقعة من التبليغ قد يرى الأفراد أن التبليغ عن الفساد يقدم مكاسب شخصية واجتماعية، مثل القيمة الأخلاقية والمكانة الاجتماعية حيث يُمكن أن يُعتبر المبلّغ عن الفساد شخصًا أخلاقيًا يسعى للحفاظ على نزاهة المجتمع ويحقق العدالة، أيضًا المكاسب المادية فقد يحصل المبلّغ في بعض الحالات على مكافآت. في مقابل ذلك من ناحية تقدير التكاليف المتوقعة من التبليغ، فقد يكون هناك تبعات اجتماعية ومهنية، فربما يتعرض المبلّغ لضغوط اجتماعية أو مهنية، مثل التهميش أو فقدان الدعم في مكان العمل، أو المخاوف والقلق من الانتقام.

الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات العربية والمحلية والأجنبية التي تناولت موضوع الفساد المالي والإداري، منها ما بحث في تأثير الفساد المالي وانعكاسه السلبي على الاقتصاد والتنمية، ومنها ما تناول مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري، وكذلك دور منظمات المجتمع الأهلي والمدني ووسائل الإعلام والحوكمة في مكافحة الفساد، في حين تناولت قلة من الدراسات الأجنبية دور بلاغات الأفراد في المجتمع كآلية للحد من الفساد، وفيما يلي نستعرض هذه الدراسات، ونبدأ بالدراسات التي تناولت تأثير الفساد المالي والإداري على الاقتصاد:

دراسة الجهني وإسماعيل ويوسف (٢٠٢٠م) بعنوان الفساد المالي وتأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وكان من نتائجها أن أكثر مظاهر الفساد انتشارًا في المملكة هي الرشوة والمتاجرة بتأشيرات العمل، والتزوير وسوء استخدام السلطة، والتلاعب بالأسعار والاختلاس والتلاعب بالرواتب والأجور والابتزاز وغسيل الأموال، وأن من أسباب الفساد عدم تطبيق نظام المساءلة.

كذلك دراسة كريانج (٢٠٢٤م) بعنوان الفساد المالي الحكومي وأثره على التنمية والاقتصاد والسياسة في المجتمع الإندونيسي، واتبعت الدراسة منهج البحث القانوني المعياري باستخدام النهج التحليلي، وكان من نتائج الدراسة أن تأثير الفساد على كافة الأصعدة السابقة ممكن أن يؤدي إلى عدم ثقة الناس في الحكومة، وهذا يفضي إلى اللامبالاة العامة تجاه البرامج التي تخطط لها الحكومة.

أما الدراسات التي تناولت مسببات الفساد المالي والإداري فهي دراسة بوفلفل (٢٠٢١م) بعنوان مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري واستراتيجيات مكافحتها: الجزائر أنموذجًا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وكان من نتائج الدراسة أن أبرز مسببات الفساد الإداري والمالي ضعف موارد

الدولة وانخفاض رواتب الموظفين وكبار المسؤولين، غلاء المعيشة وارتفاع تكلفة الخدمات وضعف نصيب الفرد من الدخل القومي.

وكذلك دراسة حيدر (٢٠٢٣م) بعنوان أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره: دراسة نظرية استخدمت المنهج الوصفي لتحليل الدراسات السابقة في موضوع الدراسة، وكان من نتائج الدراسة فيما يخص الأسباب التنظيمية للفساد هو تدني مستوى الشفافية وضعف نظام الرقابة الداخلية واستغلال النفوذ من بعض المسؤولين والمحسوبية في التوظيف وليس الكفاءة، وأن أبرز الآثار المترتبة على ذلك تفشي ظاهرة الفساد وضعف هيبة القانون.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت دور منظمات المجتمع المدني والأهلي ووسائل الإعلام والحوكمة في مكافحة الفساد فقد كان منها دراسة انتصار (٢٠١٨م) بعنوان دور منظمات المجتمع الأهلي والمدني في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر وأسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة. دراسة نظرية استخدمت المنهج الوصفي للظاهرة، وكان من نتائج الدراسة أن معظم دول العالم تنبهت إلى أهمية تنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري ودعم المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد.

وكذلك دراسة البقمي (٢٠٢١م) بعنوان الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد انطلاقًا من رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية، وكشفت نتائج الدراسة أن أكثر من ٩٥٪ من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية يرون أن وسائل الإعلام الرقمية اهتمت بدرجة كبيرة بأخبار وتطورات ملف مكافحة الفساد عقب الإعلان عن رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وأيضا دراسة المروان والسعد وأبو خشبة، (٢٠٢١م) بعنوان دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية، دراسة

ميدانية استعانت بالمنهج الاستقرائي النظري في الجانب النظري ومنهج الاستقراء العملي في الجانب الميداني على عينة بلغت (٢١١) من موظفي القطاع العام الذين يعملون في الأقسام المالية والمحاسبين القانونيين وعدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في التخصصات ذات الصلة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق آليات الحوكمة في القطاع العام لمكافحة الفساد تواجه معوقات عديدة، منها ضعف أنظمة الرقابة والمراجعة الداخلية.

وكذلك دراسة أورليتش (٢٠٢٣م) بعنوان دور وسائل الإعلام في نوايا الإبلاغ عن المخالفات بشأن الاحتيال والفساد، دراسة استقصائية على عدد من الموظفين في دولة الصين وروسيا وألمانيا، وبلغ عدد أفراد العينة (١١٥٩) وكان من نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام تؤثر بشكل مباشر على مواقف الموظفين تجاه الاحتيال والفساد، وكذلك احتمالية الإبلاغ عن المخالفات، وكذلك التقليل من التأثير السلبي للخوف من الانتقام بعد التبليغ، وتشير النتائج أن وسائل الإعلام تؤثر على المبلغين المحتملين عن المخالفات بطريقة يمكن وصفها على غرار "أنا أبلغ إذا بلغوا".

وجاء من ضمن الدراسات القليلة التي تناولت موضوع دور البلاغات عن الفساد كآلية للحد من الفساد دراسة ميشر وآخرون (٢٠١٩م) بعنوان الإبلاغ عن المخالفات: تحليل موضوعي، واستخدمت الدراسة منهج المسح النظري والأدبي في نتائج الدراسات السابقة المحكمة في مجلات علمية من تاريخ (٢٠١١م) وحتى تاريخ (٢٠١٨م)، والتي تناولت البلاغات في الهند، وكان من نتائجها انخفاض مستوى البلاغات عن حالات الفساد في الدولة، وأن أحد أهم أسباب ذلك هو الخوف من انتقام الممارسين للفساد.

التعقيب على الدراسات السابقة

يلاحظ على الدراسات العربية والمحلية بشكل خاص، والأجنبية بشكل عام

قلة الدراسات التي تناولت مواقف الأفراد أو اتجاهاتهم نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، وهنا نجد أن وجه الشبه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة هو في تناول موضوع الفساد المالي والإداري كفكرة عامة. أما الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية هو البحث في موقف الأفراد نحو التبليغ عن الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ، كما يبرز الاختلاف الآخر بين الدراسات السابقة والحالية هو أن الدراسة الحالية دراسة ميدانية استخدمت منهج المسح الاجتماعي في حين اعتمدت معظم الدراسات السابقة على المسح النظري الأدبي مع اختلاف أدواته. كما يلاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفساد كانت لتخصصات مختلفة ندر فيها تخصص علم الاجتماع، وهذا اختلاف إضافي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة. وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تأصيل المفاهيم والتعرف على مستجدات موضوع الفساد في الدراسات العلمية، كما استفادت من الدراسات السابقة في تصميم أداة الدراسة.

الإطار المنهجي

نوع الدراسة

دراسة وصفية، وهذا النوع من الدراسة يعتمد على جمع الحقائق وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها، الأمر الذي يمكّن الباحث من إصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم بدراستها (حسن، ٢٠١١م).

منهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة؛ للحصول على بيانات وافية ودقيقة عن موضوع الدراسة، وهو موقف الأفراد في المجتمع السعودي نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ؛ إذ يهدف منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة إلى جمع البيانات من عدد كبير

من الناس المعنيين بالظاهرة محل الدراسة، عن طريق أدوات بحثية كالمقابلة أو الاستمارة (ابراش، ٢٠٠٩م).

مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة مجموعة الوحدات التي تم اختيار العينة منها بالفعل، (القحطاني وآخرون، ٢٠٠٤م). ويتكون مجتمع الدراسة في هذا البحث من جميع الأفراد السعوديين الذين يبلغ أعمارهم (٢٥) سنة فأكثر في عام ٢٠٢٤م.

عينة الدراسة

نظراً لصعوبة جمع البيانات من جميع أفراد مجتمع الدراسة استخدمت الباحثة أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة، وقامت بسحب عينة بلغ حجمها (٨٠٠ مفردة)، وتم الوصول إلى مفردات العينة من خلال التطبيق الإلكتروني، حيث قامت الباحثة بتصميم الاستبانة على منصة (Google Drive) وتوزيع الاستبانة على عدد من منصات التواصل الاجتماعي، وتم الاستعانة بعدد من المتعاونين لنشرها في مناطق المملكة التي حصلت على استجابات منخفضة في بداية جمع البيانات. وضمنت الاستبانة رسالة موجهة إلى الأفراد الذين يقومون بتعبئة الاستبانة بتوزيع الرابط على آخرين في الفئة العمرية التي تزيد عن ٢٥ عام، وقد استمرت عملية التطبيق الميدانية قرابة ٦ أشهر تم خلالها الوصول إلى العدد المشار إليه.

أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة أداةً لجمع البيانات؛ وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها.

بناء أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع

الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة (الاستبانة)، وتكونت في صورتها النهائية من ثلاثة أجزاء. وفيما يلي عرض لكيفية بنائها، والإجراءات المتبعة للتحقق من صدقها، وثباتها:

١- القسم الأول: يحتوي على مقدمة تعريفية بأهداف الدراسة، ونوع البيانات والمعلومات التي يود جمعها من أفراد الدراسة، مع تقديم الضمان بسرية المعلومات المقدمة، والتعهد باستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

٢- القسم الثاني: يحتوي على البيانات الأولية الخاصة بأفراد الدراسة، والمتمثلة في: (الجنس – العمر – المستوى التعليمي – الدخل الشهري – المنطقة).

٣- القسم الثالث: ويتكون من (١٢) عبارة، موزعة على أربعة محاور أساسية، والجدول (١) يوضح عدد عبارات الاستبانة، وكيفية توزيعها على المحاور.

جدول (١) محاور الاستبانة وعباراتها

المحور	عدد العبارات
موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	٣
موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي	٣
الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	٣
الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	٣
الاستبانة	**١٢ عبارة**

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات أفراد الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية: (أوافق – أوافق إلى حد ما – لا أوافق)، ومن ثم التعبير عن هذا المقياس كمياً، بإعطاء كل عبارة من العبارات السابقة درجة، وفقاً للتالي: أوافق (٣) درجات، أوافق إلى حد ما (٢) درجتان، لا أوافق (١) درجة واحدة.

ولتحديد طول فئات مقياس ليكرت الثلاثي، تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى من الحد الأدنى (٣– ١ = ٢)، ثم تم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس (٢ ÷ ٣ = ٠,٦٧)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (١)؛ لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وهكذا أصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٢) تقسيم فئات مقياس ليكرت الثلاثي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة		معيار الحكم
		من	إلى	
١	لا أوافق	1.00	1.67	منخفض
٤	أوافق إلى حد ما	1.68	2.34	متوسط
٥	أوافق	2.35	3.00	مرتفع

وتم استخدام طول المدى في الحصول على حكم موضوعي على متوسطات استجابات أفراد الدراسة، بعد معالجتها إحصائياً.

صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

١– الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكِّمين):

للتعرف على مدى الصدق الظاهري للاستبانة، والتأكد من أنها تقيس ما وضعت لقياسه، عُرضت بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة، حيث وصل عدد المحكمين إلى (٥) محكمين، وبعد أخذ الآراء والاطلاع على الملاحظات أُجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، ومن ثم أُخرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

٢– صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، حُسبَ معامل ارتباط بيرسون (Pearson'sCorrelationCoefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور.

الجدول رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

الأول: موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	0.924**	3	0.948**
2	0.972**	-	-

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٣) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (٤) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور الثاني: موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
4	0.921**	6	0.954**
5	0.977**	-	-

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٤) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (٥) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث مع الدرجة الكلية للمحور الثالث: الآثار المترتبة على الشخص المُبلغ عن شبهات الفساد الإداري.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
7	0.914**	9	0.947**
8	0.933**	-	-

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٥) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

الجدول رقم (٦) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور الرابع: الآثار المترتبة على الشخص المُبلغ عن شبهات الفساد المالي.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١٠	**0.965	١٢	٠,٩٧٣**
١١	**0.951	-	-

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٦) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الرابع، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه. كما تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة، وتوضح الجداول التالية معاملات الارتباط.

الجدول رقم (٧) معاملات ارتباط بيرسون للمحاور مع الدرجة الكلية للاستبانة

المحور	معامل الارتباط بالاستبانة
موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	٠,٥٦١**
موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي	٠,٥٦٧**
الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	٠,٨١٦**
الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	٠,٧٩٣**

** دال عند مستوى الدلالة ٠,٠١ فأقل

يتضح من الجدول (٧) أن قيم معامل ارتباط كل محور مع الاستبانة موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين المحاور، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach'sAlpha (α))، ومعادلة التجزئة النصفية (Split-half)، ويوضح الجدول رقم (٨) قيم معاملات الثبات ألفاكرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (٨) معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (Split-half) لقياس ثبات أداة الدراسة

الاستبانة	عدد العبارات	ألفاكرونباخ	التجزئة النصفية
موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	٣	٠,٩٤٤	٠,٨٣٦
موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي	٣	٠,٩٤٧	٠,٨٤٣
الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	٣	٠,٩٢٤	٠,٨٤١
الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	٣	٠,٩٦٠	٠,٨٦٥
الثبات العام	١٢	٠,٩٧٤	٠,٨٦٦

يتضح من الجدول رقم (٨) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (٠,٩٧٤) وفق معادلة كرونباخ الفا، بينما بلغ في التجزئة النصفية (٠,٨٦٦)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

خصائص أفراد الدراسة

الجنس

جدول رقم (٩) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة ٪
ذكر	٥٤٦	٦٨,٣
أنثى	٢٥٤	٣١,٧
المجموع	٨٠٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٩) أن (٥٤٦) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٦٨,٣٪ ذكور، بينما (٢٥٤) من أفراد الدراسة يمثلون ما نسبته ٣١,٧٪ من إجمالي أفراد الدراسة إناث.

العمر

جدول رقم (١٠) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة ٪
٢٥سنة	١١٤	١٤,٣
٢٦ سنة إلى ٣٥ سنة	٢٤٤	٣٠,٤
٣٦ سنة إلى ٤٥ سنة	١٨٣	٢٢,٩
٤٦ سنة إلى ٥٥ سنة	١٥٧	١٩,٦
٥٦ سنة إلى ٦٥ سنة	٩٦	١٢,٠
٦٥ سنة فأكبر	٦	٠,٨
المجموع	**٨٠٠**	**٪١٠٠**

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن ما نسبته ٣٠,٤٪ من أفراد الدراسة أعمارهم ٢٦ سنة إلى ٣٥ سنة، بينما ٢٢,٩٪ من أفراد الدراسة أعمارهم ٣٦ سنة إلى ٤٥ سنة، فيما توزعت النسب المتبقية على الفئات العمرية الأخرى.

المستوى التعليمي

جدول رقم (١١) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة ٪
المتوسطة فأقل	٤٨	٦,٠
الثانوية	٢٦٣	٣٢,٩
دبلوم	١٠٣	١٢,٩
مؤهل جامعي	٣٢٩	٤١,١
دراسات عليا	٥٧	٧,١
المجموع	**٨٠٠**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١١) أن ما نسبته ٤١,١٪ من أفراد الدراسة مستواهم التعليمي مؤهل جامعي، بينما ٣٢,٩٪ من إجمالي أفراد الدراسة مستواهم التعليمي الثانوية، فيما توزعت النسب المتبقية على المستويات التعليمية الأخرى.

الدخل الشهري

جدول رقم (١٢) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة ٪
أقل من ٣ آلاف ريال	٧٣	٩,١
من ٣ آلاف إلى أقل من ٦ آلاف ريال	١٠٦	١٣,٣
من ٦ آلاف إلى أقل من ٩ آلاف ريال	٢٤٣	٣٠,٤
من ٩ آلاف إلى أقل من ١٢ ألف ريال	٢١٤	٢٦,٨
أكثر من ١٢ ألف ريال	١٦٤	٢٠,٤
المجموع	**٨٠٠**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن ما نسبته ٣٠,٤٪ دخلهم الشهري من ٦ آلاف إلى أقل من ٩ آلاف ريال، بينما ٢٦,٨٪ من إجمالي أفراد الدراسة دخلهم الشهري من ٩ آلاف إلى أقل من ١٢ ألف ريال، فيما توزعت النسب المتبقية على مستويات الدخل الأخرى.

المنطقة

جدول رقم (١٣) توزيع أفراد الدراسة وفق متغير المنطقة

المنطقة	التكرار	النسبة ٪
الرياض	٣٩٨	٤٩,٨
مكة المكرمة	٤٨	٦,٠
المدينة المنورة	٤٤	٥,٥
القصيم	٥٢	٦,٥
الشرقية	٥٢	٦,٥
عسير	٣٣	٤,١
تبوك	٢٤	٣,٠
حائل	٢٧	٣,٤
الحدود الشمالية	٢٨	٣,٥
جازان	٢٦	٣,٣
نجران	٢١	٢,٦
الباحة	٢٧	٣,٤
الجوف	٢٠	٢,٥
المجموع	**٨٠٠**	**١٠٠٪**

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن ما نسبته ٤٩,٨٪ من أفراد الدراسة كانو من منطقة الرياض، بينما ٦,٥٪ من منطقة القصيم، و٦,٥٪ من إجمالي أفراد الدراسة من منطقة الشرقية، فيما توزعت النسب المتبقية على مناطق المملكة الأخرى.

أساليب المعالجة الإحصائية

١- التكرارات والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص أفراد الدراسة، وتحديد استجاباتهم تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح) "Weighted Mean"؛ وذلك للتعرف على متوسط استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات المحاور، كما أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣- المتوسط الحسابي "Mean"؛ وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة.

٤- الانحراف المعياري "Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي.

٥- تم استخدام معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٦- تم استخدام معامل كرونباخ الفا للتحقق من ثبات اداة الدراسة.

٧- تم استخدام معادلة التجزئة النصفية للتحقق من ثبات اداة الدراسة.

إجابة السؤال الأول: ما موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري؟

جاءت النتائج على هذا السؤال كما يلي:

جدول رقم (١٤) استجابات أفراد الدراسة حول موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة	الدرجة الحكم
		النسبة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق					
١	سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري متأكد منها.	ك	٢٦٩	٢١١	٣٢٠	١,٩٤	٠,٨٥٦	أوافق إلى حد ما	١	متوسط
		%	٣٣,٦	٢٦,٤	٤٠,٠					
٢	سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري أشك فيها	ك	٢٢٨	١٠٠	٤٧٢	١,٧٠	٠,٨٨٥	أوافق إلى حد ما	٢	متوسط
		%	٢٨,٥	١٢,٥	٥٩,٠					
٣	سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري حتى لو لم أملك دليلا ماديا عليها.	ك	٢٠٠	٩٦	٥٠٤	١,٦٢	٠,٨٥٨	لا أوافق	٣	منخفض
		%	٢٥,٠	١٢,٠	٦٣,٠					
	المتوسط العام					١,٧٥	٠,٨٢٢	أوافق إلى حد ما		متوسط

يتضح في الجدول (١٤) أن درجة متوسطة لموقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري بمتوسط حسابي بلغ (١,٧٥ من ٣,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (من ١,٦٨ إلى ٢,٣٤)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار أوافق إلى حد ما على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١٤) أن أبرز مواقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري تتمثل في العبارتين رقم (١، ٢) اللتين تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليهما وبدرجة متوسطة، كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (١) وهي: "سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري متأكد منها." بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (١,٩٤ من ٣,٠٠) وتفسر هذه النتيجة بأن الأفراد لديهم درجة موافقة إلى حد ما في تبليغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري عند التأكد منها، أي الموافقة المشروطة أو المترددة.

٢- جاءت العبارة رقم (٢) وهي: "سأبلغ الجهات المختصة عن أي شبهة فساد إداري أشك فيها" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (١,٧٠ من ٣,٠٠) وتفسر هذه النتيجة بأن الأفراد لديهم درجة موافقة إلى حد ما في تبليغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري يشكون فيها، أي الموافقة المشروطة أو المترددة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١٤) أن أقل مواقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد الإداري تتمثل في العبارة رقم (٣) وهي: "سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد إداري حتى لو لم أملك دليلا ماديا عليها. "بمتوسط حسابي بلغ (١,٦٢ من ٣,٠٠) وتفسر هذه النتيجة بأن الأفراد لا يميلون لتعريض أنفسهم للمساءلة القانونية في حالة عدم وجود دليل لديهم.

إجابة السؤال الثاني: ما موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي؟

جاءت النتائج على هذا السؤال كما يلي:

جدول رقم (١٥) استجابات أفراد الدراسة حول موقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة	الدرجة الحكم
			أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق					
٤	سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد مالي متأكد منها.	ك	٢٧٦	٢٠٠	٣٢٤	١,٩٤	٠,٨٦٤	أوافق إلى حد ما	١	متوسط
		%	٣٤,٥	٢٥,٠	٤٠,٥					
٥	سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد مالي أشك فيها.	ك	٢١٩	١١٠	٤٧١	١,٦٩	٠,٨٧٤	أوافق إلى حد ما	٢	متوسط
		%	٢٧,٤	١٣,٨	٥٨,٨					
٦	سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد مالي حتى لو لم أملك دليلا ماديا عليها.	ك	١٩٨	١٠١	٥٠١	١,٦٢	٠,٨٥٥	لا أوافق	٣	منخفض
		%	٢٤,٨	١٢,٦	٦٢,٦					
	المتوسط العام					١,٧٥	٠,٨٢٢	أوافق إلى حد ما		متوسط

يتضح من الجدول (١٥) أن هناك درجة متوسطة لموقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي بمتوسط حسابي بلغ (١,٧٥ من ٣,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (من ١,٦٨ إلى ٢,٣٤)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار أوافق إلى حد ما على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١٥) أن أبرز مواقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي تتمثل في العبارتين رقم (٤،٥) اللتان تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليهما وبدرجة متوسطة، كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (٤) وهي: "سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد مالي متأكد منها" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (١,٩٤ من ٣,٠٠).

٢- جاءت العبارة رقم (٥) وهي: "سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد مالي أشك فيها" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، وبدرجة متوسطة بمتوسط حسابي بلغ (١,٦٩ من ٣,٠٠).

ويتضح من النتائج في الجدول (١٥) أن أقل مواقف الأفراد نحو التبليغ عن شبهات الفساد المالي تتمثل في العبارة رقم (٦) وهي: "سأبلغ الجهات المختصة عن أية شبهة فساد مالي حتى لو لم أملك دليلًا ماديًا عليها" بمتوسط حسابي بلغ (١,٦٢ من ٣,٠٠).

إجابة السؤال الثالث: ما الآثار المترتبة على الشخص المُبلغ عن شبهات الفساد الإداري؟

جاءت النتائج على هذا السؤال كما يلي:

جدول رقم (١٦) استجابات أفراد الدراسة حول الآثار المترتبة على الشخص المُبلغ عن شبهات الفساد الإداري مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة	الدرجة الحكم
		النسبة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق					
٧	يثير التبليغ عن شبهات الفساد الإداري القلق لدى الشخص المبلغ من حدوث ضرر عليه.	ك	٥٤٥	١٢٧	١٢٨	٢,٥٢	٠,٧٥٥	أوافق	١	مرتفع
		%	٦٨,١	١٥,٩	١٦,٠					
٩	يثير التبليغ عن شبهات الفساد الإداري الانتقام ضد الشخص المبلغ.	ك	٥٢٧	١٤٣	١٣٠	٢,٥٠	٠,٧٥٩	أوافق	٢	مرتفع
		%	٦٥,٨	١٧,٩	١٦,٣					
٨	يثير التبليغ عن شبهات الفساد الإداري مشكلات قانونية للشخص المبلغ.	ك	٤٦٠	١٩٤	١٤٦	٢,٣٩	٠,٧٧٧	أوافق	٣	مرتفع
		%	٥٧,٤	٢٤,٣	١٨,٣					
	المتوسط العام					٢,٤٧	٠,٧١١	أوافق		مرتفع

يتضح من الجدول (١٦) أن هناك آثار بدرجة مرتفعة مترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٧ من ٣,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠)، وهي

الفئة التي تشير إلى خيار أوافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١٦) أن أبرز الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري تتمثل في العبارتين رقم (٧، ٩) اللتان تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليهما وبدرجة مرتفعة، كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (٧) وهي: "يثير التبليغ عن شبهات الفساد الإداري القلق لدى الشخص المبلغ من حدوث ضرر عليه" بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٢ من ٣,٠٠) وتفسر هذه النتيجة بأن الشخص المبلغ يتخوف من تعرضه للانتقام بعد التبليغ.

٢- جاءت العبارة رقم (٩) وهي: "يثير التبليغ عن شبهات الفساد الإداري الانتقام ضد الشخص المبلغ" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٠ من ٣,٠٠).

٣- ويتضح من النتائج في الجدول (١٦) أن أقل الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري تتمثل في العبارة رقم (٨) وهي:"يثير التبليغ عن شبهات الفساد الإداري مشكلات قانونية للشخص المبلغ" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٣٩ من ٣,٠٠).

إجابة السؤال الرابع: ما الآثار المترتبة على الشخص المُبلغ عن شبهات الفساد المالي؟

جاءت النتائج على هذا السؤال كما يلي:

جدول رقم (١٧) استجابات أفراد الدراسة حول الآثار المترتبة على الشخص المُبلغ عن شبهات الفساد المالي مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة	الرتبة	الدرجة الحكم
		النسبة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق					
١٠	يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي القلق لدى الشخص المبلغ من حدوث ضرر عليه.	ك	٥٥٥	١٢٦	١١٩	٢,٥٥	٠,٧٣٩	أوافق	١	مرتفع
		%	٦٩,٣	١٥,٨	١٤,٩					
١٢	يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي الانتقام ضد الشخص المبلغ.	ك	٥٣٥	١٤٢	١٢٣	٢,٥١	٠,٧٤٧	أوافق	٢	مرتفع
		%	٦٦,٨	١٧,٨	١٥,٤					
١١	يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي مشكلات قانونية للشخص المبلغ.	ك	٤٦٤	١٩٢	١٤٤	٢,٤٠	٠,٧٧٥	أوافق	٣	مرتفع
		%	٥٨,٠	٢٤,٠	١٨,٠					
	المتوسط العام					٢,٤٩	٠,٧٢٦	أوافق		مرتفع

يتضح في الجدول (١٧) أن هناك آثار بدرجة مرتفعة مترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٩ من ٣,٠٠)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠)، وهي

الفئة التي تشير إلى خيار أوافق على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (١٧) أن أبرز الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي تتمثل في العبارتين رقم (١٠، ١٢) اللتان تم ترتيبهما تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليهما وبدرجة مرتفعة، كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (١٠) وهي: "يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي القلق لدى الشخص المبلغ من حدوث ضرر عليه"بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٥ من ٣,٠٠) وتفسر هذه النتيجة بأن الشخص المبلغ يتخوف من تعرضه للانتقام بعد التبليغ.

٢- جاءت العبارة رقم (١٢) وهي: "يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي الانتقام ضد الشخص المبلغ" بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد الدراسة عليها، وبدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥١ من ٣,٠٠).

٣- يتضح من النتائج في الجدول (١٧) أن أقل الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي تتمثل في العبارة رقم (١١) وهي: "يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي مشكلات قانونية للشخص المبلغ" بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٠ من ٣,٠٠).

إجابة السؤال الخامس: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة وبين خصائص أفراد العينة؟

جدول رقم (١٨) العلاقة الإحصائية بين محاور الدراسة ومتغير الجنس

المتغير	محاور الدراسة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
الجنس	التبليغ عن شبهات الفساد المالي	-.042	.232
	التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	-.041	.248
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	.046	.190
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	.048	.172

يتضح من الجدول (١٨) ما يلي:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الجنس وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. كما لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الجنس وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري.

جدول رقم (١٩) العلاقة الإحصائية بين محاور الدراسة ومتغير العمر

المتغير	محاور الدراسة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
العمر	التبليغ عن شبهات الفساد المالي	.009	.791
	التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	.004	.902
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	-.080*	.024
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	-.080*	.023

** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) ..

* معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من الجدول رقم (١٩) ما يلي:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العمر وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. لكن توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العمر وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. أي أنه كلما ارتفع العمر انخفض قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد، وكلما انخفض العمر ارتفع قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد.

جدول رقم (٢٠) العلاقة الإحصائية بين محاور الدراسة ومتغير المستوى التعليمي

المتغير	محاور الدراسة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
المستوى التعليمي	التبليغ عن شبهات الفساد المالي	.191**	.001
	التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	.198**	.001
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	-.100**	.005
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	-.091**	.010

**** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) ..**

*** معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول رقم (٢٠) ما يلي:

توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع موقف الأفراد تجاه التبليغ عن شبهات الفساد، وكلما انخفض المستوى التعليمي انخفض موقف الأفراد تجاه التبليغ عن شبهات الفساد. كما توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفض

قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد، وكلما انخفض المستوى التعليمي ارتفع قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد.

جدول رقم (٢١) العلاقة الإحصائية بين محاور الدراسة ومتغير الدخل الشهري

المتغير	محاور الدراسة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
الدخل الشهري	التبليغ عن شبهات الفساد المالي	-.034	.342
	التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	-.038	.288
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	-.094**	.008
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	-.084*	.018

** **معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) ..**

* **معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول رقم (٢١) ما يلي:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. لكن توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، أي: أنه كلما ارتفع الدخل الشهري انخفض قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد، وكلما انخفض الدخل الشهري ارتفع قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد.

جدول رقم (٢٢) العلاقة الإحصائية بين محاور الدراسة ومتغير المنطقة

المتغير	محاور الدراسة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة
المنطقة	التبليغ عن شبهات الفساد المالي	.013	.721
	التبليغ عن شبهات الفساد الإداري	.016	.655
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد الإداري	-.019	.593
	الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي	-.024	.502

** **معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$)** ..

* **معامل الارتباط دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)**.

يتضح من الجدول رقم (٢٢) ما يلي:

لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنطقة وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. كما لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المنطقة وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري.

مناقشة النتائج

جاءت نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بمحاور الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن الفساد المالي والإداري، وتحديدا في العبارتين الأولى (يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري القلق لدى الشخص المبلغ من حدوث ضرر عليه)، والعبارة الثالثة (يثير التبليغ عن شبهات الفساد المالي الإداري مشكلات قانونية للشخص المبلغ)، متفقة مع نتائج دراسة ميشر التي ذكرت أن الخوف من الانتقام يشكل أحد العقبات أو المعيقات في الإبلاغ عن الفساد. وكذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة في نفس المحاور الآنفة، مع دراسة أورليتش التي أظهرت أن تردد الأفراد في المجتمع عن التبليغ عن الفساد يكون بسبب الخوف من انتقام المبلغ عنه، ويمكن تفسير كافة النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة من خلال نظرية التبادل الاجتماعي. حيث ترتكز مبادئ نظرية التبادل الاجتماعي على التفاعل الاجتماعي الذي يشمل تفاعل الأفراد مع المؤسسات، وهذا ما ينطبق على تفاعل الأفراد مع مؤسسات الدولة والتي منها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وطبقا لنظرية التبادل الاجتماعي فإن أبرز دوافع الأفراد في التفاعل مع الآخرين سواء جماعات أو مؤسسات تقوم على مبدأ الربح والخسارة أو الثواب والعقاب. وهذا يعني أن الدافع الأبرز في تفاعل الفرد واستمراره في ذلك التفاعل مع الطرف المقابل سواء مؤسسة أو أفراد أو جماعات هو مبدأ الربح أو المنفعة المتحققة سواء كانت تلك المنفعة مادية أو معنوية أو نفسية أو اجتماعية. ويمكن تفسير موافقة الأفراد إلى حد ما على التبليغ عن حالات الفساد الإداري والمالي حتى في حالة التأكد منها أن ذلك يخضع لتقييم الأفراد إلى حجم المنفعة المتحققة من هذا الفعل. حيث إن الموافقة إلى حد ما تعني الموافقة المشروطة أو غير المؤكدة أو الحياد بين الموافقة وعدمها وهي العملية التي تخضع إلى تقدير الموازنة بين التكاليف والمنفعة في الموقف نفسه، وما يعزز ذلك التفسير هو حصول محاور الآثار المترتبة

على عملية التبليغ عن الفساد على موافقة عالية، وكان في أولها الشعور بالقلق من حدوث ضرر بعد التبليغ، بمعنى أنه حتى الشعور النفسي غير الجيد تجاه عملية التبليغ يلقي بأثره على دافع التبليغ، ويحسب ضمن التكلفة مقابل الربح في التبليغ عن حالة الفساد الإداري والمالي. فقد يولد التبليغ عند الأفراد توترًا نفسيًا نتيجة مواجهة الممارسات غير الشرعية أو احتمالية تعرضهم لضغوط نفسية واجتماعية أثناء المواجهة أو محاولة التبليغ.

يليها في درجات الموافقة رأي الأفراد بأن التبليغ عن حالات الفساد الإداري والمالي يثير الرغبة في الانتقام من الشخص المبلغ، ثم الموافقة على أن التبليغ عن حالات الفساد المالي والإداري يثير مشكلات قانونية للشخص المبلغ. وهذا يعكس القلق والمخاوف من الانتقام والتبعات الاجتماعية والمهنية التي قد يتعرض لها المبلغ من ضغوط اجتماعية أو مهنية، مثل: التهميش أو فقدان الدعم في مكان العمل، أو شعورهم بعدم وجود حماية كافية للمبلغين خاصة ضد أصحاب النفوذ الإداري أو الاجتماعي في مكان العمل.

وبشكل عام تعني الموافقة إلى حد ما على العبارتين الأولى والثانية من محاور التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري أن هناك نسبة لا بأس بها من الشعور بالمسؤولية في موقف الأفراد من التبليغ عن حالات الفساد المالي والإداري رغم ارتفاع الموافقة على الآثار المترتبة على الشخص المبلغ، وهذا يفسر وفقا لنظرية التبادل الاجتماعي بالدوافع المرتبطة بالثقافة العامة المحيطة بالأفراد في تشكيل الإطار المرجعي في تحديد الكلفة والربح. فالوطنية وحب الوطن والاحساس بالمسؤولية والقيم الاجتماعية والدينية تدفع الأفراد بالموافقة إلى حد ما على التبليغ عن الفساد رغم الكلفة المترتبة عليه وعدم تحقق المنفعة أو المصلحة المباشرة من التبليغ.

أما عن علاقة المتغيرات الديموغرافية في موقف الأفراد تجاه التبليغ عن شبهات

الفساد المالي والإداري والآثار المترتبة على الشخص المبلغ، فقد كشف التحليل الإحصائي عن التالي:

- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين العمر وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، أي أنه كلما ارتفع العمر انخفض قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، وكلما انخفض العمر ارتفع قلق الأفراد تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري. ويعزى ذلك إلى أبعاد ثقافية واجتماعية تؤثر على الأفراد في اتخاذ مواقفهم تجاه الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن الفساد المالي والإداري منها:
- الأفراد الأكبر سنًا عادةً ما يشعرون بالثقة أو الحصانة النسبية ضد المخاطر الناجمة عن الإبلاغ عن الفساد مقارنة بالأصغر سناً مما يقلل من قلقهم تجاه العواقب المحتملة. وقد يكون السبب أيضًا أنهم في وضع وظيفي أو مالي يجعلهم أقل عرضة للضغوط الاجتماعية التي قد تترتب على قراراتهم. على النقيض من ذلك، فإن الأفراد الأصغر سنًا قد يكونون في مرحلة بناء حياتهم المهنية والاجتماعية، ويخافون من التهديدات المحتملة التي قد تؤثر على مستقبلهم الوظيفي أو الاجتماعي. هذا يجعلهم أكثر قلقًا بشأن التبليغ عن الفساد نتيجة لإحساسهم بعدم الأمان والاستقرار.
- قد تختلف القيم والمبادئ حول الفساد بين الأجيال. الأجيال الشابة قد تتبنى مواقف أكثر انفتاحًا، ولكنها تميل للقلق إزاء التبعات الاجتماعية، في حين قد يرى الأفراد الأكبر سنًا المسألة من زاوية الإقدام على الإبلاغ دون القلق بشأن هذه التبعات الشخصية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية ذات الدلالة الإحصائية بين المستوى التعليمي وبين التبليغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، تعكس هذه النتيجة تأثير المستوى

التعليمي على موقف الأفراد تجاه الإبلاغ عن الفساد المالي والإداري، حيث تشير إلى أن الأفراد ذوي التعليم العالي أكثر إدراكًا لأهمية التبليغ عن هذه الممارسات مقارنة بمن لديهم تعليم أقل، ويعزى ذلك لمجموعة أسباب محتملة منها:

- عادةً ما يوفر المستوى التعليمي العالي فهماً أعمق لقضايا الفساد وأثرها على المجتمع والاقتصاد، ويزيد من وعي الأفراد بآليات الإبلاغ والإجراءات القانونية المتبعة.
- التعليم المتقدم غالبًا ما ينمي لدى الأفراد القدرة على التفكير النقدي والتحليل، مما يجعلهم أكثر استعدادًا لطرح الأسئلة والتشكيك في الممارسات المالية والإدارية غير الشفافة. مقابل شعور الأفراد ذوو التعليم المنخفض بعدم قدرتهم على تحدي النظام أو التشكيك فيه بسبب نقص المعرفة والأدوات اللازمة.

وفيما يتعلق بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري وبين الآثار المترتبة على الشخص المبلغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، تشير هذه العلاقة إلى أن الدخل الشهري للأفراد يؤثر على مدى القلق من الآثار السلبية المحتملة للإبلاغ عن الفساد المالي والإداري. فكلما زاد دخل الأفراد، قلّ قلقهم تجاه تبعات الإبلاغ عن شبهات الفساد المالي والإداري، بينما يزداد هذا القلق لدى الأفراد ذوي الدخل المنخفض، وتعود الأسباب الاجتماعية المحتملة لهذه العلاقة إلى:

- الأفراد ذوو الدخل المرتفع يمتلكون عادةً مرونة مالية أكبر، ما قد يمكنهم من التعامل مع الآثار المحتملة للإبلاغ، مثل فقدان الوظيفة أو تخفيض الراتب. وفي المقابل يكون الأفراد ذوو الدخل المنخفض أكثر تأثرًا بأي عواقب مالية، وبالتالي يقلقون أكثر من الإبلاغ عن الفساد.
- الأفراد ذوو الدخل المرتفع قد يتمتعون بنفوذ أكبر في بيئاتهم الاجتماعية

والمهنية ما يجعلهم يشعرون بمزيد من الثقة والحماية عند اتخاذ قرارات حساسة مثل التبليغ عن الفساد. بينما الأفراد من ذوي الدخل المنخفض قد يفتقرون إلى هذا النفوذ مما يجعلهم يشعرون بمزيد من التهديد والقلق.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يلي:

١- نشر الوعي بخطورة الفساد المالي والإداري على الدولة والمواطنين واستقرار المجتمع من قبل الجهات الرسمية ذات العلاقة، كهيئة الرقابة ومكافحة الفساد هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) والوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات الإعلام الوطنية والمؤسسات التعليمية.

٢- تطوير استراتيجية إعلامية متكاملة، المسؤول عنها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة الإعلام. وذلك من خلال إعداد مواد إعلامية توضح مخاطر الفساد على الدولة والمجتمع، وإطلاق حملات إعلامية عبر وسائل الإعلام التقليدية (التلفزيون، الصحف) والرقمية (وسائل التواصل الاجتماعي)، وتخصيص برامج حوارية إذاعية وتلفزيونية عن أهمية مكافحة الفساد.

٣- إدراج التوعية في المناهج الدراسية، المسؤول عنها وزارة التعليم بالتعاون مع هيئة الرقابة ومكافحة الفساد لتطوير وحدات تعليمية عن مخاطر الفساد وأهمية النزاهة، وتدريب المعلمين على تنفيذ الأنشطة التوعوية، وإطلاق مسابقات طلابية لتعزيز الوعي بالشفافية.

٤- تفعيل الشراكات مع القطاعات الحكومية والخاصة، المسؤول عنها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد. وذلك من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع الشركات الكبرى لنشر رسائل توعوية خلال الفعاليات، وتنسيق ورش عمل وندوات

حول الشفافية للموظفين الحكوميين.

٥- توفير قنوات سهلة للإبلاغ عن الفساد، المسؤول عنها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد. وذلك لتصميم تطبيقات رقمية ومواقع للإبلاغ بسرية، والترويج لهذه القنوات خلال الحملات التوعوية.

٦- قياس الأثر وتقديم التقارير، المسؤول عنها هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تنفيذ استطلاعات دورية لقياس وعي المواطنين بخطورة الفساد، وإعداد تقارير دورية عن تقدم الحملات ومدى الوصول إلى الجمهور المستهدف.

المراجع العربية

١. ابن منظور، جمال الدين. (٢٠٠٦). لسان العرب. ط٣. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٢. البقمي، شجاع بن سلطان. (٢٠٢١). الدور الرقابي لوسائل الإعلام الرقمية في مكافحة الفساد انطلاقًا من رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة ميدانية على عينة من القائمين بالاتصال في الصحف والحسابات الإخبارية السعودية. المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (٧٧)، ٥٩-٩٤.

٣. الجهني، يوسف بن جزاء، زبيدة بن إسماعيل سيتي، وأحمد بن يوسف. (٢٠٢٠). الفساد المالي وتأثيره على الاقتصاد الوطني: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. مجلة مجمع، (٣٣)، ٨٤-١٣٢.

٤. الحسن، احسان محمد. (٢٠٠٥). النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. ط١. عمان: دار وائل للنشر.

٥. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد. (١٩٧٧). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ط١. بيروت: دار الفكر.

٦. الشريف، محمد عبد الله. (٢٠١٦). النزاهة في مواجهة الفساد: تجربة المملكة العربية السعودية. ط١. الرياض: العبيكان.

٧. العساف، صالح أحمد. (٢٠١٦). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط٣. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

٨. القحطاني، محمد مسفر. (٢٠١٢). علاقة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بجهات التحقيق: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير منشورة). قسم العدالة الجنائية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٩. المروان، مصعب عبد الرحمن محمد، صالح عبد الرحمن السعد، وعبدالعال بن

هاشم محمد أبو خشبة. (٢٠٢١). دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في وحدات القطاع العام في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، (١٩)، ١٢٥-١٨٩.

١٠. بدري، نفيسة حامد عبد الرازق. (٢٠٢٣). آليات مكافحة الفساد الإداري: المملكة العربية السعودية نموذجًا. مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، (١٦)، ٧-٢٦.

١١. بدوي، أحمد زكي. (١٩٨٢). مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي - فرنسي-عربي. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان.

١٢. بن علي، زياد عربية. (٢٠٠٥). الفساد: أشكاله، أسبابه، دوافعه، آثاره، ومكافحته. مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، (١٦).

١٣. بو فلفل، سهام. (٢٠٢١). مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري واستراتيجيات مكافحتها: الجزائر أنموذجًا. مجلة المنهل الاقتصادي، ٤(٢)، ٨٧-١٠٢.

١٤. حيدر، عادل رمضان. (٢٠٢٣). أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره: دراسة نظرية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ٢٠(٢)، ٢٥-٤١.

١٥. حسن، انتصار طه عبد الوهاب. (٢٠١٨). دور منظمات المجتمع الأهلي والمدني في مكافحة الفساد المالي والإداري في مصر وأسبابه وآثاره وأهم أساليب المعالجة. مجلة الخدمة الاجتماعية، ٥٩(٨)، ٦٣-٨٣.

١٦. السحيم، محمد عبد الله، والعليان، أيمن عبد الله. (٢٠١٥). المقارنة بين الشبهات والبدع وأصحابها وبيان فساد الشبهات. مجلة الدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، (٦٣)، ٤٧٣-٥٥٠.

١٧. سليمان، علي أحمد. (١٩٩٨). قاموس المصطلحات الاقتصادية. ط١. الخرطوم، السودان: المكتبة الأكاديمية.

١٨. الشمري، هاشم. (٢٠١١). الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

١٩. عثمان، إبراهيم، وسالم ساري. (٢٠١٠). نظريات في علم الاجتماع. ط١. القاهرة: العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

٢٠. الغريب، عبد العزيز علي. (٢٠١٧). نظريات علم الاجتماع من النظرية الوضعية إلى مابعد الحداثة: تصنيفاتها، اتجاهاتها، وبعض نماذجها التطبيقية. الرياض: مكتبة دار الزهراء.

٢١. مزغيش، عبير. (٢٠٢٢). الإخطار بالشبهة كآلية لمكافحة الفساد المالي في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والحريات، ١٠(١)، ١٧٧٦-١٨٠٦.

٢٢. هيجان، عبد الرحمن أحمد. (٢٠٠٣). الفساد وأثره في الجهاز الحكومي. ورقة عمل مقدمة لأبحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد، الجزء الأول، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٣. وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٤). نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا (المرسوم الملكي رقم م/١٤٨، ٨ شعبان ١٤٤٥هـ). استرجع من https://laws.moj.gov.sa

٢٤. يوسف، أمير فرج. (٢٠١٠). مكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

المراجع الأجنبية:

1. Karianga, H. (2024). State Financial Corruption and its Impact on Development. Revista De Gestão Social E Ambiental, 18 (9), e05133. https://doi.org/10.24857/rgsa.v18n9-027
2. Oelrich, S. (2022). I report if they report: The role of media in whistleblowing intentions on fraud and corruption. Research in the Sociology of Organizations, 85, 101-120.
3. Okafor, O. N., Adebisi, F. A., Opara, M., & Okafor, C. B. (2020). Deployment of whistleblowing as an accountability mechanism to curb corruption and fraud in a developing democracy. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 33 (6), 1335-1366. Emerald Publishing Limited.
4. Mishr, R. K., Srikanth, V., Tiwari, G. P., & Kumar, E. V. M. (2019). State of whistleblowing research: A thematic analysis. FIIB Business Review, 133–148.

Romanized Arabic references:

1. Ibn Manzūr, Jamāl al-Dīn. (2006). Lisān al-ʿArab. 3rd ed. Bayrūt: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

2. Al-Buqmī, Shujāʿ ibn Sulṭān. (2021). al-Dawr al-raqābī li-wasāʾil al-iʿlām al-raqamiyya fī mukāfaḥat al-fasād inṭilāqan min ruʾyat al-Mamlaka 2030: Dirāsa maydāniyya ʿalā ʿayyana min al-qāʾimīn bil-ittiṣāl fī al-ṣuḥuf wa-al-ḥisābāt al-ikhbāriyya al-Suʿūdiyya. al-Majalla al-Miṣriyya li-Buḥūth al-Iʿlām, (77), 59–94.

3. Al-Juhanī, Yūsuf ibn Jazāʾ, Zubayda ibn Ismāʿīl Sītī, wa-Aḥmad ibn Yūsuf. (2020). al-Fasād al-mālī wa-taʾthīruhu ʿalā al-iqtiṣād al-waṭanī: Dirāsa taṭbīqiyya ʿalā al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya. Majallat Majmaʿ, (33), 84–132.

4. Al-Ḥasan, Iḥsān Muḥammad. (2005). al-Naẓariyyāt al-ijtimāʿiyya al-mutaqaddima: Dirāsa taḥlīliyya fī al-naẓariyyāt al-ijtimāʿiyya al-muʿāṣira. 1st ed. ʿAmmān: Dār Wāʾil lil-Nashr.

5. Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Jār Allāh Muḥammad. (1977). al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq al-tanzīl wa-ʿuyūn al-aqāwīl fī wujūh al-taʾwīl. 1st ed. Bayrūt: Dār al-Fikr.

6. Al-Sharīf, Muḥammad ʿAbd Allāh. (2016). al-Nazāha fī muwājahat al-fasād: Tajribat al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya. 1st ed. al-Riyāḍ: al-ʿUbaykān.

7. Al-ʿAssāf, Ṣāliḥ Aḥmad. (2016). al-Madkhal ilā al-baḥth fī al-ʿulūm al-sulūkiyya. 3rd ed. al-Riyāḍ: Dār al-Zahrāʾ lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

8. Al-Qaḥṭānī, Muḥammad Misfir. (2012). ʿAlāqat al-hayʾa al-waṭaniyya li-mukāfaḥat al-fasād bijihāt al-taḥqīq: Dirāsa muqārana (Published Master's thesis). Qism al-ʿAdāla al-Jināʾiyya, Akādīmiyyat Nāyif al-ʿArabiyya lil-ʿUlūm al-Amniyya, al-Riyāḍ.

9. Al-Marwān, Muṣʿab ʿAbd al-Raḥmān Muḥammad, Ṣāliḥ ʿAbd al-Raḥmān al-Saʿd, wa-ʿAbd al-ʿĀl ibn Hāshim

Muḥammad Abū Khushaba. (2021). Dawr al-ḥukuma fī mukāfaḥat al-fasād al-mālī fī waḥdāt al-qiṭāʿ al-ʿāmm fī al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya: Dirāsa maydāniyya. al-Majalla al-ʿArabiyya lil-Adāb wa-al-Dirāsāt al-Insāniyya, (19), 125–189.

10. Badri, Nafīsa Ḥāmid ʿAbd al-Razzāq. (2023). Āliyāt mukāfaḥat al-fasād al-idārī: al-Mamlaka al-ʿArabiyya al-Suʿūdiyya namūdhajan. Majallat al-Qulzum lil-Dirāsāt al-Siyāsiyya wa-al-Qānūniyya, (16), 7–26.

11. Badawī, Aḥmad Zakī. (1982). Muṣṭalaḥāt al-ʿulūm al-ijtimāʿiyya Injilīzī - Faransī- ʿArabī. Bayrūt, Lubnān: Maktabat Lubnān.

12. Ibn ʿAlī, Ziyād ʿArabiyya. (2005). al-Fasād: Ashkāluhu, asbābuhu, dawāfiʿuhu, āthāruhu, wa-mukāfaḥatuhu. Majallat al-Dirāsāt al-Istrātījiyya, Jāmiʿat Dimashq, (16).

13. Bū Falfal, Sihām. (2021). Masabbāt ẓāhirat al-fasād al-mālī wa-al-idārī wa-istrātījiyyāt mukāfaḥatuhā: al-Jazāʾir anmūdhajan. Majallat al-Manhal al-Iqtiṣādī, 4(2), 87–102.

14. Ḥaydar, ʿĀdil Ramaḍān. (2023). Asbāb al-fasād al-mālī wa-al-idārī fī Lībiyā wa-āthāruhu: Dirāsa naẓariyya. Majallat al-ʿUlūm al-Iqtiṣādiyya wa-al-Siyāsiyya, 20(2), 25–41.

15. Ḥasan, Intiṣār Ṭaha ʿAbd al-Wahhāb. (2018). Dawr munazzamāt al-mujtamaʿ al-ahliyy wa-al-madanī fī mukāfaḥat al-fasād al-mālī wa-al-idārī fī Miṣr wa-asbābihi wa-āthārihi wa-aham asālīb al-muʿālaja. Majallat al-Khidma al-Ijtimāʿiyya, 59(8), 63–83.

16. Al-Suḥaym, Muḥammad ʿAbd Allāh, wa-al-ʿAlyān, Ayman ʿAbd Allāh. (2015). al-Muqāranat bayn al-shubuhāt wa-al-bidaʿ wa-aṣḥābihā wa-bayān fasād al-shubuhāt. Majallat al-Dirāsāt al-Islāmiyya wa-al-Buḥūth al-Akādīmiyya, (63), 473–550.

17. Sulaymān, ʿAlī Aḥmad. (1998). Qāmūs al-muṣṭalaḥāt al-iqtiṣādiyya. 1st ed. al-Khurṭūm, al-Sūdān: al-Maktaba al-Akādīmiyya.

18. Al-Shammārī, Hāshim. (2011). al-Fasād al-idārī wa-al-mālī wa-āthāruhu al-iqtiṣādiyya wa-al-ijtimāʿiyya. ʿAmmān, al-ʾUrdun: Dār al-Yāzūrī al-ʿIlmiyya lil-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

19. ʿUthmān, Ibrāhīm, wa-Sālim Sārī. (2010). Naẓariyyāt fī ʿilm al-ijtimāʿ. 1st ed. al-Qāhira: al-ʿArabiyya al-Muttaḥida lil-Taswīq wa-al-Tawrīdāt.

20. Al-Gharīb, ʿAbd al-ʿAzīz ʿAlī. (2017). Naẓariyyāt ʿilm al-ijtimāʿ min al-naẓariyya al-waḍʿiyya ilā mā baʿd al-ḥadātha: Taṣnīfātihā, ittijāhātihā, wa-baʿḍ namādhijihā al-taṭbīqiyya. al-Riyāḍ: Maktabat Dār al-Zahrāʾ.

21. Mazghīsh, ʿAbīr. (2022). al-Ikhtār bil-shubha ka-āliyya li-mukāfaḥat al-fasād al-mālī fī al-tashrīʿ al-Jazāʾirī. Majallat al-Ḥuqūq wa-al-Ḥurriyyāt, 10(1), 1776–1806.

22. Hījān, ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad. (2003). al-Fasād wa-atharahu fī al-jihāz al-ḥukūmī. Paper presented at Aḥbāth al-Muʾtamar al-ʿArabī li-Mukāfaḥat al-Fasād, Part 1, Akādīmiyyat Nāyif al-ʿArabiyya lil-ʿUlūm al-Amniyya, al-Riyāḍ.

23. Wizārat al-ʿAdl al-Suʿūdiyya. (2024). Niẓām ḥimāyat al-muballighīn wa-al-shuhūd wa-al-khubarāʾ wa-al-ḍaḥāyā (Royal Decree No. M/148, 8 Shaʿbān 1445H). Retrieved from https://laws.moj.gov.sa.

24. Yūsuf, Amīr Faraj. (2010). Mukāfaḥat al-fasād al-idārī wa-al-waẓīfī wa-ʿalāqatuhu bil-jarīma ʿalā al-mustawā al-maḥallī wa-al-iqlīmī wa-al-ʿArabī wa-al-dawlī fī ẓil ittifāqiyyat al-ʾUmam al-Muttaḥida li-mukāfaḥat al-jarīma. al-Iskandariyya: al-Maktab al-Jāmiʿī al-Ḥadīth.